

التصنيف في المؤلف والمختلف
نشأته وتطوره " دراسة تاريخية وتحليلية "

كهد. عمر أحمد محمد الزين

الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه بكلية القرآن الكريم

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

أمدرمان - السودان

مستخلص البحث:

تناول البحث دراسة تاريخية وتحليلية للمصنّفات في علم المؤتلف والمختلف، وهو من علوم الحديث المهمّة، يُعنى بالضبط والتّمييز لما يتشابه من الأسماء والأنساب والألقاب، وتكمن أهمية البحث في كثرة المصنّفات في هذا العلم، مع تنوع مادّتها، واختلاف مناهجها، وهدف البحث إلى إبراز جهود محدّثين من خلال التّصنيف في هذا الفنّ، ومعرفة أسباب نشأة التّصنيف فيه، وكيف بدأ، وكيف تطوّر، وإلى أين انتهى؟ مع تقديم تصوّر عامّ لمادّة كلّ مصنّف، وقد حاول الباحث توصيف مراحل التّصنيف في هذا الفنّ من خلال كتبه الموجودة، المخطوط منها والمطبوع، وقد بلغ عددها ستّة وعشرين مصنّفًا، مع بيان دواعي التّصنيف في كلّ مرحلة، وأبرز ما اتّسمت به، والتّنبية على كتب الفنّ المفقودة في زمان كلّ مرحلة.

Abstract

This study provides a historical and analytical examination of works in the field of al-Mu'talif wa al-Mukhtalif, one of the important sciences of Hadith, which focuses on the accurate distinction and differentiation of similar names, lineages, and titles. The significance of this research lies in the abundance of works in this discipline, the diversity of their content, and the differences in their methodologies. The study aims to highlight the efforts of Hadith scholars in compiling works on this subject, exploring the reasons behind its emergence, how it began, how it developed, and where it ultimately reached. It also provides a general overview of the content of each work. The researcher attempts to describe the stages of compilation in this field through the available books, both manuscript and printed, amounting to Twenty-six works. The study also clarifies the motivations for classification in each stage, the most prominent characteristics of these works, and identifies lost books from each historical phase.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، من شَرَحَ الله صدره، ووضَعَ وزره، ورفع ذِكْره، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليمًا، أمّا بعد:

فإنَّ من علوم الحديث التي أولاهَا المحدثون عناية فائقةً علِمَ المؤلف والمختلف، الذي يُعْنَى بضبط وتقييد ما يتشابه من الأسماء والأنساب والألقاب في الرسم، ويختلف في اللفظ والنطق، وقد صُنِّفَ فيه مصنَّفاتٌ كثيرة، بلغت اثنين وخمسين مصنَّفًا حسب عدَّ الباحث، منها الموجود ومنها المفقود، ومنها المطبوع ومنها المخطوط، وقد لاحظ الباحث التباين الكبير في مادَّة هذه المصنَّفات حسب مراحل التصنيف في هذا الفنّ، وحسب مناهج المصنِّفين؛ فكان هذا البحث للوقوف على أسباب نشأة التصنيف فيه، وكيف بدأ، وكيف تطوّر، وإلى أين انتهى، وذلك من خلال المصنَّفات الموجودة، سواءً كانت مطبوعة أو مخطوطة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

1. تعلق البحث بفنّ المؤلف والمختلف الذي هو من أدقّ علوم الحديث وأهمّها.
2. كثرة المصنَّفات في المؤلف والمختلف.
3. عناية المحدثين بالتصنيف في المؤلف والمختلف.
4. تنوع مادَّة المصنَّفات في المؤلف والمختلف.
5. اختلاف مناهج المصنِّفين في المؤلف والمختلف.

أهداف البحث:

1. إبراز جهود العلماء في حفظ السنة النبويّة من خلال مصنَّفات المؤلف والمختلف.
2. الوقوف على أسباب نشأة التصنيف في المؤلف والمختلف.
3. معرفة بدايات التصنيف في المؤلف والمختلف.

4. دراسة تطوّر التّصنيف في المؤتلف والمختلف.
5. معرفة أهمّ سمات مصنّفات المؤتلف والمختلف.
6. التّصوّر العامّ لمادّة كلّ مصنّف من مصنّفات المؤتلف والمختلف.

مشكلة البحث:

حاول البحث الإجابة عن تساؤلات مهمّة تتعلّق بالمصنّفات في المؤتلف والمختلف:

1. ما أوّل مصنّف في المؤتلف والمختلف؟
2. ما آخر مصنّف في المؤتلف والمختلف؟
3. ما عدد المصنّفات في المؤتلف والمختلف؟
4. كيف تطوّر التّصنيف في المؤتلف والمختلف؟
5. ما أسباب تطوّر التّصنيف في المؤتلف والمختلف؟
6. ما أبرز الاختلافات في مادّة المصنّفات في المؤتلف والمختلف؟

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة خاصّة بموضوع البحث.

وفي مقدّمات تحقيق بعض كتب الفنّ سرّدُ للمصنّفات في المؤتلف والمختلف من غير استيعاب لها، كمقدّمة العلامة العلّميّ في تحقيقه لكتاب "الإكمال" لابن ماكولا⁽¹⁾، ومقدّمة الدكتور موفّق عبد الله عبدالقادر في تحقيقه لكتاب "المؤتلف والمختلف" للدّارقطني⁽²⁾، وزاد الأوّل وصفاً مختصراً لما وقف عليه من المصنّفات، وعددها ستّة وعشرون مصنّفاً⁽³⁾.

(1) ينظر: الإكمال لابن ماكولا (3/1-14) -مقدّمة المصحّح-.

(2) ينظر: المؤتلف والمختلف (69/1-80) -مقدّمة المحقّق-.

(3) وقد تجوّز كلاهما بذكر مصنّفات عُنيّت بالضبط والتقييد، أو بالمتفق والمفترق ضمن مؤلّفات المؤتلف والمختلف، وليست هي منها، ومما يحسن ذكره هنا من هذه المصنّفات:

أ. "الفيصل" لأبي بكر محمّد بن موسى الحازمي (584هـ)، ذكره العلّميّ، وتبعه د. موفّق.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج التاريخي والتحليلي.

إجراءات البحث:

1. معرفة أسماء المصنّفات في المؤلف والمختلف.
2. الوقوف على المصنّفات المطبوعة في المؤلف والمختلف.
3. الوقوف على المصنّفات المخطوطة في المؤلف والمختلف.
4. تحليل عام لمادّة المصنّفات المطبوعة والمخطوطة في المؤلف والمختلف، ومعرفة أبرز سماتها.
5. الوقوف على أسباب تصنيف كلّ مصنّف.
6. الوقوف على علاقة كلّ مصنّف بما قبله.
7. بذل الوسع في محاولة تسمية ووصف مراحل التصنيف في المؤلف والمختلف من خلال أبرز المصنّفات في كلّ مرحلة.

ب. "المؤتلف والمختلف" لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسي (507هـ)، كذا وقع عنوانه في بعض طبعات الكتاب، والصواب في اسمه: "الأنساب المتفقة في الخطّ المتماثلة في النقط والضبط"؛ كما أشار إليه مؤلّفه في خطبة كتابه، وهو في السبب التي يتعدّد فيها المنسوب إليه. ذكره د. موفق.

ج. "مشتبه النسبة" لأبي المجد إسماعيل بن هبة الدين سعيد بن باطيش (655هـ). ذكره المعلّم، وتبعه د. موفق.

د. "إيضاح الارتباب في معرفة ما يشتبه ويتصحّف من الأسماء والأنساب والألفاظ والكنى والألقاب، الواقعة في تحفة المحتاج إلى أحاديث المنهاج" لأبي حفص عمر بن عليّ، المعروف بابن الملقّن (804هـ)، ذكره د. موفق.

هـ. "الغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم" لمحمّد طاهر بن عليّ الهنديّ الفتنّي (986هـ)، ذكره د. موفق.

خطة البحث:

اشتمل البحث على تمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة:

أما التمهيد ففيه التعريف بفنّ المؤلف والمختلف، وبيان أهميته.

وأما المباحث فهي كما يلي:

المبحث الأول: المرحلة الأولى: مرحلة الابتكار، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المصنّفات في هذه المرحلة ووصفها بإيجاز.

المطلب الثاني: دواعي التصنيف في هذه المرحلة وأبرز سماتها.

المطلب الثالث: المصنّفات المفقودة التي صُنّفت في زمان هذه المرحلة.

المبحث الثاني: المرحلة الثانية: مرحلة الجمع الكبير، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المصنّفات في هذه المرحلة ووصفها بإيجاز.

المطلب الثاني: دواعي التصنيف في هذه المرحلة وأبرز سماتها.

المطلب الثالث: المصنّفات المفقودة التي صُنّفت في زمان هذه المرحلة.

المبحث الثالث: المرحلة الثالثة: مرحلة التهذيب والتكميل، ويشتمل على ثلاثة

مطالب:

المطلب الأول: المصنّفات في هذه المرحلة ووصفها بإيجاز.

المطلب الثاني: دواعي التصنيف في هذه المرحلة وأبرز سماتها.

المطلب الثالث: المصنّفات المفقودة التي صُنّفت في زمان هذه المرحلة.

المبحث الرابع: المرحلة الرابعة: مرحلة الاختصار والتقريب، ويشتمل على ثلاثة

مطالب:

المطلب الأول: المصنّفات في هذه المرحلة ووصفها بإيجاز.

المطلب الثاني: دواعي التصنيف في هذه المرحلة وأبرز سماتها.

المطلب الثالث: المصنّفات المفقودة التي صُنّفت في زمان هذه المرحلة.
وأما الخاتمة ففيها أهم النتائج المستخلصة من البحث والتوصيات.

التمهيد:

التعريف بفن المؤلف والمختلف، وبيان أهميته:

المؤتلف والمختلف من أنواع علوم الحديث، وهو يختص بالتمييز بين ما يتشابه من الأسماء والأنساب والألقاب، قال ابن الصلاح: "النوع الثالث والخمسون: معرفة المؤلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها، وهو ما يأتلف -أي تتفق- في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته"⁽¹⁾.

فمثال الأسماء: (سُبَيْع وسَبِيع)، الأول بضم السين المهملة، وفتح الباء المعجمة بواحدة، والثاني بفتح السين، وكسر الباء.

ومثال الأنساب: (الوَهْرَانِيّ وَالزَّهْرَانِيّ)، الأول بالواو، والثاني بالزاي.

ومثال الألقاب: (الوَرَّاق وَالْوَرَّان)، الأول بالراء والقاف، والثاني بالزاي والنون.

وهذا النوع من أدق علوم الحديث، لأنه متعلق بالأسماء والأنساب والألقاب، وهي سماعية لا ضابط لها غالباً، وقد كان المحدثون يؤمنون اهتماماً بالغاً، ومما يدل على ذلك تخصيصهم لهذا النوع بمصنّفات خاصة، مع ما نثروه في كتب التراجم والتواريخ والشروح وغيرها من الضبط والتقييد المتعلق بالمؤتلف والمختلف، ومن أقوالهم الدالة على أهميته:

قال علي بن المديني: "أشدُّ التصحيف التصحيف في الأسماء"⁽²⁾.

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النجيري: "أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛

(1) علوم الحديث لابن الصلاح ص(333).

(2) تصحيفات المحدثين (12/1).

لأنَّه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيءٌ يدلُّ عليه، ولا بعده شيءٌ يدلُّ عليه"⁽¹⁾.

وقال أبو عبدالله الحميدي: "ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم الهِمَم بها: كتاب العِلل، وأحسن كتاب وُضِع فيه كتابُ الدَّارِقُطِيِّ، وكتاب المؤتلف والمختلف، وأحسن كتاب وُضِع فيه كتاب الأمير أبي نصر ابن مأكولا، وكتاب وَفَيَات الشَّيْخ، وليس فيه كتاب"⁽²⁾.

وقال ابنُ الصَّلَاح: "هذا فنُّ جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثرَ عِثَارُهُ، ولم يُعَدَم مُحْجَلًا، وهو منتشرٌ لا ضابط في أكثره يُفَرَّع إليه، وأما يُضْبَط بالحفظ تفصيلًا"⁽³⁾.
وتبعه النووي فقال: "هو فنُّ جليل، يقبَح جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث"⁽⁴⁾.

وزاد الذهبيُّ قوله: "فَنٌّ واسع مهمٌّ، وأهمُّه ما تكرر وكثُر"⁽⁵⁾، وقال في ترجمة الحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي: "قال ابن النجَّار: وسمعتُ بعض الأئمة يذكر أن الحازميَّ كان يحفظ كتاب الإكمال في المؤتلف والمختلف ومشتبه النسبة، كان يُكرِّر عليه"⁽⁶⁾.
ومَّا يدلُّ على أهمية المؤتلف والمختلف كثرةُ التَّصنيف فيه، وقد بلغت المصنَّفات فيه -حسب عدِّ الباحث- اثنين وخمسين مصنَّفًا، الموجود منها -سواء كان مطبوعًا أم مخطوطًا- ستَّة وعشرون مصنَّفًا، والمفقود منها ستَّة وعشرون مصنَّفًا، وسيأتي ذكرها جميعًا في مباحث هذا البحث إن شاء الله تعالى.

(1) ينظر: المؤتلف والمختلف للأردبي (49/1).

(2) الصلة لابن بشكوال (193/2-194).

(3) علوم الحديث لابن الصلاح ص(333).

(4) التقريب والتيسير للنووي -مع تدريب الراوي- (505/3).

(5) الموقظة ص(92).

(6) السير (169/21).

ومن أنواع علوم الحديث التي لها علاقة بالمؤتلف والمختلف: المتَّفَقُ والمفترق، وهو الذي يَتَّفَقُ فيه الاسم واسم الأب فصاعداً، وتختلف فيه الأعيان، فهو متَّفَق في الأسماء، مفترق في الأشخاص⁽¹⁾.

ويتركَب من نوع المؤتلف والمختلف ونوع المتَّفَق والمفترق نوعٌ ثالث، يسمَّى: المتشابه، وصورتُهُ: أن يحصل الاتفاق في الأسماء، والائتلاف والاختلاف في الآباء، أو العكس، وكذلك إذا حصل الاتفاق في الاسم واسم الأب، والائتلاف والاختلاف في النسبة، مثاله: شُرَيْج بن التَّعمان، بالشَّين المعجمة، مع: سُرَيْج بن التَّعمان، بالسَّين المهملة، وعبدالله بن مُحَرَّر، براءين، مع: عبدالله بن مُحَرَّر، آخره زاي⁽²⁾.

المبحث الأول

المرحلة الأولى: مرحلة الابتكار، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المصنَّفات في هذه المرحلة ووصفها بإيجاز:

1. مختلف القبائل ومؤتلفها، لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي النَّسابة (245هـ).

وهذا الكتاب أول مصنَّف مفرد في المؤلف والمختلف، وهو أصلٌ في ضبط وتقييد أسماء القبائل والبطون، وليس له ترتيب معيَّن، ويظهر أنَّ اعتماد المصنَّف كان على ضبط القلم دون ضبط الحروف، ولم يكن ضبط الحروف مشتهراً في زمانه، وقد قال المعلِّمي: "أما كتاب ابن حبيب فطُبِع عن نسخة نُقِل عن آخرها أمَّا بخطَّ المقرئ المؤرَّخ المشهور، وأنه كتبها سنة 845هـ بمكَّة، والنسخة جيِّدة، ويكثر فيها الضبط بالألفاظ، وتبَّه في المخطوطة أنَّه ليس من

(1) ينظر: نزهة النظر ص(129)، فتح المغيِّث (267/4).

(2) ينظر: فتح المغيِّث (282/4)، تدريب الراوي (836/2).

الأصل، قال: "لكنّه معتمد؛ فنُقِ به" (1).

وقد بلغ مجموع ما في الكتاب ستمائة اسم تقريباً، واعتمد على مادّته كلّ من جاء بعده، وقد نقل عنه كثير من المصنّفين في هذا الفن (2).

2. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، لأبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمديّ (370هـ).

وهذا الكتاب اختصّ بضبط وتقييد أسماء الشعراء - كما هو ظاهر من اسمه -، ولا يبعد أن يكون الأمديّ اقتبس الفكرة من ابن حبيب، لا سيّما أنّ له نقولات عنه، وإن لم تكن من كتاب "مؤتلف القبائل ومختلفها" (3).

وقد ذكر الأمديّ في كتابه كثيراً من أخبار الشعراء وأشعارهم، ولم يقصد الاستقراء، وإنّما قصد الاكتفاء على ما يُشكّل في ضبطه، أو في تعيينه، فدخل فيه نوع المتفق والمفترق في بعض التراجم، وقد يستطرد فيذكر من لا يُشكّل لذكر شيء من أخباره وشعره. ومما يدلّ على عدم قصده الاستقراء قوله: "باب الثاء في أوائل الأسماء، وليس في هذا الباب من الأسماء التي اعتمدتُ ذكرها كبير شيء" (4).

ومن الأمثلة على إيرادهِ للترجمة من أجل تعيين صاحبها قوله: "والأشهب بن رُمَيْلة القائل في قصيدة يمدح بها إسحاق بن البراء بن شريك الأنصاريّ، وهي تُروى لابن رُمَيْلة

(1) الإكمال لابن ماكولا (4/1) -مقدّمة المصحح-.

(2) والكتاب مطبوع بتحقيق العلامة حمد الجاسر، وطبعته ملحقة بكتاب الإيناس للوزير المغربيّ، نشرها النادي الأدبيّ في الرياض عام 1400هـ، وقد اعتمد في هذه الطبعة على الطبعة التي اعتنى بنشرها المستشرق المسلم فردناند وستنفلد، طبعت سنة 1850هـ في غوتنجن في ألمانيا. وللكتاب طبعة ثالثة بتحقيق إبراهيم الأبياريّ، نشر دار الكتب الإسلامية.

(3) وذكر العلامة العلّميّ في مقدّمته لكتاب "الإكمال" (5/1 - 6) احتمال أن يكون الأمديّ ألّف كتابه بعد ظهور كتابيّ عبدالغني الأزديّ، وينظر ما سيأتي في المطلب الثاني من المبحث التالي.

(4) المؤتلف والمختلف للأمديّ ص(92).

الصَّبِيَّ لَاتِّفَاقِ الْأَسْمِينَ فِي رُؤْيَا، وَمِنْ أَجْلِ مَا يَقَعُ مِنَ الْغُلَطِّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَّفَقَةِ أَلْفَتُ هَذَا الْكِتَابَ"⁽¹⁾.

وَمِنْ ذَكَرَهُ لِشَيْءٍ مِنَ الْمُتَّفَقِ وَالْمُفْتَرَقِ قَوْلُهُ: "مِنْ يَقَالُ لَهُ: "زُفَرٌ" فِي الشُّعْرَاءِ جَمَاعَةٌ لَسْتُ أَقْصِدُ ذِكْرَهُمْ، لَكِنْ مِنْ يَقَالُ لَهُ: زُفَرٌ بِنِ الْحَارِثِ بِاتِّفَاقِ الْأَسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ..."⁽²⁾، وَقَوْلُهُ: "عَامِرٌ كَثِيرٌ، وَلَيْسَ مَا نَقْصِدُ إِلَى ذِكْرِهِ، وَلَكِنْ نَذَكُرُ مِنْ يَقَالُ لَهُ: عَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ، فِيمَا تَتَّفَقُ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ..."⁽³⁾.

وَمِمَّا ذَكَرَهُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِطْرَادِ مَعَ عَدَمِ إِشْكَالِهِ قَوْلُهُ: "بَابُ النَّوْنِ فِي أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ، مِنْ يَقَالُ لَهُ: النَّابِغَةُ..."⁽⁴⁾.

وَقَدْ اعْتَنَى بِتَرَاجُمِ كِتَابِ الْأَمَدِيِّ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ عَنَايَةً فَائِقَةً، فَأَثْبَتَ كَثِيرًا مِمَّا ذَكَرَهُ، وَتَبِعَهُ ابْنُ مَكُولَا وَمِنْ بَعْدِهِ"⁽⁵⁾.

3. تَصْحِيفَاتُ الْمُحَدِّثِينَ، لِأَبِي أَحْمَدَ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَسْكَرِيِّ (382هـ).

وَمَوْضُوعُ هَذَا الْكِتَابِ جَمْعُ بَيْنِ الْكَلَامِ عَنِ التَّصْحِيفِ، وَعَنِ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ، وَذَلِكَ لِلتَّدَاخُلِ بَيْنِ التَّصْحِيفِ وَعَكْسِهِ الَّذِي يَتَضَمَّنُ صَحَّةَ الضَّبْطِ وَالتَّقْيِيدِ، فَالْعَنَايَةُ بِالْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ صِيَانَةٌ مِنَ الْوُقُوعِ فِي التَّصْحِيفِ.

وَقَدْ قَسَّمَ الْعَسْكَرِيُّ كِتَابَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ، نَصَّ عَلَيْهَا فِي آخِرِ الْجُزْءِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ: "وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ جُمْلَةً مِنْ أَخْبَارِ الْمُصَحِّفِينَ، وَمَا رُويَ مِنْ أَوْهَامِ الْعُلَمَاءِ، وَشَرَحْتُ

(1) الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ لِلْأَمَدِيِّ ص(37).

(2) الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ لِلْأَمَدِيِّ ص(189).

(3) الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ لِلْأَمَدِيِّ ص(230).

(4) الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ لِلْأَمَدِيِّ ص(293).

(5) وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ الْأَمَدِيِّ بِتَحْقِيقِ عَبْدِ السَّاتَرِ أَحْمَدَ فَرَّاحٍ، دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ - الْقَاهِرَةِ، 1381هـ.

وَلَهُ طَبْعَةٌ بِتَحْقِيقِ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ ف. كَرْنَكُو، دَارُ الْجَيْلِ، بَيْرُوتَ، 1411هـ.

في الجزء الثاني ما يُشكّل من ألفاظ الرسول ﷺ فيقع فيه التّصحيح، وأنا أذكر بعده ما يُصحّف في الأسماء، والصّحيح منه⁽¹⁾.

وأكثر مادّة الكتاب في المؤتلف والمختلف الذي ذكره في القسم الثالث، ولذلك سمّيت بعض المصادر كتابه: "المختلف والمؤتلف"، وزاد بعضها: "مّا يدخل منه الوهم على المحدثين"⁽²⁾، والظاهر أنّه من باب الوصف للكتاب، وقد قال ابن حجر في سياق كلامه عن المؤتلف والمختلف: "وقد صنّف فيه أبو أحمد العسكريّ، لكنّه أضافه إلى كتاب "التّصحيح" له"⁽³⁾، وقال السّخاويّ نحوًا من كلامه⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: دواعي التّصنيف في هذه المرحلة وأبرز سماتها:

كانت بداية التّصنيف في المؤتلف والمختلف في القرن الثالث الهجريّ، الذي يعتبر القرن الدّهبيّ لتصنيف أمّات كتب الإسلام، كالكتب الستّة وغيرها، وكانت طريقة الكتابة للعلم تعريضها كثير من المعوّقات في الضبط والتقييد، مثل عدم النقط، وعدم الضبط بالحروف أو بالحركات، مع تداخل الكلمات، وغير ذلك من الأمور التي يكون معها القارئ مظنّة للخطأ، وهذا يشتدّ في الأسماء وما يلتحق بها.

والظاهر أنّ الإمام ابن حبيب استشعر أهميّة ضبط ما يُشكّل من أسماء القبائل خاصّة، وما يدخل فيها من البطون، لكثرة من يرجع إليها في النّسب، فكان الدّاعي الأوّل له هو صحّة التقييد للاسم، سواء كان هذا الاسم يشتهر بغيره أم لا، ولم يلتزم بترتيب معيّن، ووقع له جمع

(1) تصحيفات المحدثين (395/1).

(2) ينظر: إنباه الرواة (346/1)، وفيات الأعيان (83/2)، بغية الوعاة (506/1). وينظر ما ذكره محقّق الكتاب

ص(3) في تحرير اسم الكتاب بناء على ما في نسخه، ولم يذكر ما نقلته من تسميته.

(3) نزهة النظر ص(130).

(4) فتح المغيث (222/4).

(5) وقد طبع كتاب العسكريّ بتحقيق محمود أحمد ميرة، ونشرته المطبعة العربية الحديثة - القاهرة، 1402هـ.

لبعض الأسماء المتشابهة في مكان واحد.

ثم إن الإمام الآمدي جمع كتابه في الشعراء خاصة، والغاية هي أيضًا صحة الضبط، ثم صحة التعيين للشعراء، ولكنه زاد على ابن حبيب بالتبويب، والجمع بين المتشابهات في باب واحد.

وأما العسكري فكانت غايته الحماية من التصحيف من خلال التنبيه على ما وقع فيه التصحيف، ثم التنبيه على ما قد يقع فيه التصحيف بسبب التباسه بغيره، فذكر كثيرًا من الأبواب المتشابهة، وذكر تحتها ما يدخل فيها من التراجم، كما ذكر بعض الأفراد من الأبواب مما لا يشتهر بغيره، واختص بذكر المحدثين.

وكتاب العسكري يحتل إدخاله في هذه المرحلة، ويحتل إدخاله في المرحلة التالية، لكن لكونه لم يكن خالصًا في ذكر المؤلف والمختلف جعلته في هذه المرحلة، مع أنه معاصر للمصنفين في المرحلة الثانية.

وأبرز السمات التي تتصف بها هذه المرحلة:

1. كان التصنيف في هذه المرحلة بداية لمصطلح "المؤلف والمختلف" الذي أصبح علمًا على هذا الفن.
2. كانت الغاية هي صحة التقيد، بغض النظر عن وجود مشابه من عدمه، ونتج عن هذه الغاية وضع المتشابهات في مكان واحد.
3. أسست هذه المرحلة للتصنيف في المؤلف والمختلف، لكن المادة المذكورة فيها قليلة مقارنة بالمرحلة التالية.
4. الجمع بين بابين لأدنى تقارب، كقول الآمدي: "من يقال له زُمَيْل وزامل"⁽¹⁾.
5. قلة الضبط بالحروف وبالحركات.

(1) المؤلف والمختلف للآمدي ص(188).

6. كتاب ابن حبيب أصل في تقييد أسماء القبائل، وكتاب الآمدي أصل في تقييد

أسماء الشعراء، اعتمد عليهما من جاء بعدهما.

7. أكثر ما في كتاب العسكري من المؤلف والمختلف يتعلق بالمحدثين.

المطلب الثالث: المصنّفات المفقودة التي صنّفت في زمان هذه المرحلة:

وقفت على مصنّف واحد مفقود في زمان هذه المرحلة، ولم أقف على ما يفيد في

وصف مادّته، وهو:

المختلف من المؤلف، لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر طيفور المروزي (280هـ).

وكتابه هذا ذكره ابنُ التّديم⁽¹⁾، وعن ابن التّديم نقله الحموي⁽²⁾.

المبحث الثاني

المرحلة الثانية: مرحلة الجمع الكبير، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المصنّفات في هذه المرحلة ووصفها بإيجاز:

1. **المؤتلف والمختلف،** للإمام أبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ البغداديّ (385هـ).

والموجود من هذا الكتاب يبدأ من أثناء حرف الباء، وهو غزير الفائدة، تظهر فيه الملكة

الحديثية المعروفة للإمام الدّارقطنيّ.

وقد ذكر الإمام الدّارقطنيّ المؤلف والمختلف في كتابه على طريقة الأبواب، فيذكر في الباب

رسمين أو أكثر، ثم يُفصّل في ذكر ما يدخل في كلّ باب من التّراجم، وقد يذكر حديثًا بإسناده

لصاحب التّرجمة.

(1) فهرسة ابن خير ص(163).

(2) معجم الأدباء (91/3).

كما اهتمم بالتقل عن كثير من الأُمَمَات، مثل كتب ابن الكلبي، والواقدي، وابن حبيب، والبخاري، وبعض الكتب التي نقل عنها مفقود.

وقد توسّع الإمام الدّارقطنيّ في ذكر رواة الحديث، مع ذكره لغيرهم من الأعلام، والشّعراء، والفرسان، وغيرهم، كما تضمّن كتابه ضبطاً لأسماء أماكن، وكلمات لغويّة، وغير ذلك مما لا يتعلّق بالنّاس، وهذا من الاستطارد، وهو قليل في كتابه⁽¹⁾.

2. متشابه أسماء الثّقلة، لأبي الوليد عبد الله بن محمّد بن يوسف الفَرَضِيّ (403هـ).

قال الحميدي: "له تاريخ في العلماء والرواة للعلم بالأندلس، وكتاب كبير في المؤلف والمختلف"⁽²⁾.

وقال الدّهليّ: "له تصنيف مفرد في شعراء أهل الأندلس، وكتاب في المؤلف والمختلف، وكتاب في مشتبّه النسبة".

وقد سمع هذا الكتاب ابن خير، وسَمّاه: "المتشابه في أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم"⁽³⁾⁽⁴⁾.

3. المؤلف والمختلف، لأبي محمّد عبد الغنيّ بن سعيد الأزديّ المصريّ (409هـ).

وقد أفرد عبد الغنيّ هذا الكتاب في المؤلف والمختلف من الأسماء، ومشى على طريقة التبويب، وعبارته في التراجم مختصرة جدّاً⁽⁵⁾.

(1) والكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طبعته دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1406هـ.

(2) جذوة المقتبس ص(55).

(3) فهرسة ابن خير ص(186).

(4) وفي مقتنيات مكتبة الأوقاف بالرباط برقم (243) قطعة من الكتاب، نشرت مؤخراً ضمن منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - المملكة المغربية، 1438هـ.

(5) وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق مثنى محمّد حميد الشمري وقيس عبد إسماعيل التميمي، ونشرته دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1428هـ. وله طبعة هندية قديمة مع كتاب مشتبّه النسبة.

4. مشتببه النسبة في ضبط أسماء وأنساب الرواة المتشابهة في الخط المختلفة في النقط،

لعبدالغني أيضاً.

وهذا الكتاب أفرد مصنفه في المشتبه من الأنساب، ومشى فيه كذلك على طريقة التَّبويب⁽¹⁾.

5. الإيناس في علم الأنساب، لأبي القاسم الحسين بن علي بن الحسين المغربي، المعروف

بابن الوزير (418هـ).

وهذا الكتاب تهذيب وترتيب وتذييل على كتاب محمد بن حبيب "مختلف القبائل ومؤتلفها"، وفيه دقة وتحرير، ونقول عزيزة في بابها⁽²⁾.

6. الزيادات في كتاب المؤتلف والمختلف لعبدالغني، لأبي العباس جعفر بن محمد بن

المعتز المستغفري (432هـ).

وكما يظهر من اسم الكتاب فقد ذكر مؤلفه زيادات في المؤتلف والمختلف لم يذكرها عبدالغني⁽³⁾.

7. المؤتلف تكملة المؤتلف والمختلف⁽⁴⁾، للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت

الخطيب البغدادي (463هـ).

(1) وهو مطبوع بعناية محمد محيي الدين الجعفري، عام 1320هـ، في الهند. وطبعته دار الكتب العلمية - بيروت، 1428هـ. بتحقيق واثق وليد العميري.

(2) وقد صدر عن النادي الأدبي بالرياض عام 1400هـ، بتحقيق العلامة حمد الجاسر.

(3) توجد قطعة من هذا الكتاب في المكتبة الظاهرية حديث رقم (525)، من الورقة (45-67)، قال المصنف: "وفي النسخة زيادات أخرى لمكي بن عبدالرزاق الكشميهني، وللحسن بن أحمد السمرقندي، ولعبدالعزیز العاصمي، وليوسف بن منصور السيارى، وفي آخر النسخة تقييد للسمع سنة 542 على الحافظ محمد بن ناصر السلمي الآتي ذكره، وتحت ذلك: "صحيح ذلك، وكتبه محمد بن ناصر بن محمد بن علي بالتاريخ". ينظر: الإكمال (7/1) - مقدمة المصحح -، وعندني مصورة لنسخة الكتاب، وفيها ما حكاه المعلمي.

(4) كذا سماه الخطيب، وهو مكتوب بخطه في طرة الكتاب؛ ويقع في المصادر زيادة أو تغيير في اسمه، فليصحح.

وهذا الكتاب أكبر كتب الفنّ، قصد به مؤلّفه الخطيبُ تكميلَ كتاب الدّارقطنيّ "المؤتلف والمختلف"، وكتّابيّ الأزديّ "المؤتلف والمختلف" و"مشتبه النسبة"، فهو ذيل على هذه الكتب. والموجود من الكتاب نصفه الثاني، وهو بخطّ الخطيب نفسه، وقد بيّن فصوله ابنُ ماكولا في قوله: "جعله خمسة فصول: أورد في الأول منها: ما لم يذكره ولا واحدٌ منهما. وفي الثاني: أوهام كتبهم. وفي الثالث: ما أغفله ممّا أورد له نظائر. وفي الرابع: أشياء ذكرها وقصّر في شرحها وإيضاحها، فبيّنها وأتمّ نقصانها. وفي الخامس: ما أورداه من الأحاديث نازلة، ووقعت له عالية"⁽¹⁾.

ومن خلال الموجود من الكتاب -ويبدأ من أثناء الفصل الثالث- يظهر أنّ الخطيب كان يوليهِ عناية فائقة، وقد اعتمد على مصادر كثيرة جدًّا في مادّة الكتاب، ومنها كتب مفقودة، ويذكر التّرجمة مع رواية أو أكثر لصاحبها، ويعتمد في ضبطه على ما في هذه الروايات، وهو معروف بسعة رحلاته، وكثرة شيوخه.

ولم يقتصر الخطيب في كتابه على المحدثين فحسب، بل ذكر من وقع له ممّا يدخل في المؤتلف والمختلف من الأعلام عموماً، وزاد كثيراً في الأبواب على ما ذكره الدّارقطنيّ الأزديّ، واعتنى عناية كبيرة بالتّراجم التي ذكرها الأمديّ في كتابه "المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء"، وكأنّه رأى إثبات ما يدخل في أبواب الكتاب من أسماء الشعراء في مرحلة لاحقة من تصنيف الكتاب؛ وذلك لأنّ كثيراً ممّا نقله على الأمديّ أثبتّه في وريقات ملحقة بالكتاب، وليست في أصل الكتاب⁽²⁾.

(1) تهذيب مستمر الأوهام ص(57-58).

(2) وقد شاركت في تحقيق جزء منه في رسالتي للدكتوراه في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. وخرجت طبعة للكتاب بتحقيق أبي عاصم الشوامي في مجلدين، ونشرته المكتبة العمريّة ودار الذخائر بالقاهرة، عام 2020م.

المطلب الثاني: دواعي التصنيف في هذه المرحلة وأبرز سماتها:

أهمّ المصنّفات في هذه المرحلة هي ما صنّفه الدّارقطنيّ، وعبدُالغني الأزديّ، والخطيب البغداديّ، والذي دعاهم للتصنيف -فيما يظهر- استشعارهم لأهميّة استيعاب الضبط والتقيد للمتشابهات؛ وذلك لكثرتها، وعدم كفاية المصنّفات التي تقدّمت فيها، لا سيّما في رواة الحديث، فكانت هذه المصنّفات للتركيز على المؤتلف والمختلف المتعلّق برواة الحديث خاصّة، مع ما يُذكر من غيرهم استطرادًا، أو لورود أسماءهم في غير الرواية، وهذا النهج مشى عليه من جاء بعدهم، ويشير لهذا قول ابن حجر عن كتابه "تبصير المنتبه": "ولا يستوحش الواقف عليه من استيعابي لكثير من أسماء الشعراء والفرسان في الجاهليّة، وما أشبه ذلك ممن ليست لهم رواية؛ فإنّ غالب من ذكرْتُ يأتي ذكره في كتب المغازي والسير، والمبتدأ، والأنساب، والتواريخ، والأخبار. ولا يستغني طالبُ الحديث عن ضبط ما يرد في ذلك من الأسماء، ولو لم يكن لهم رواية. الله تعالى الموفق" (1).

وقد غدّت المصنّفات في هذه المرحلة أوّل مصنّفات المؤتلف والمختلف لعنايتها وإبرازها للمؤتلف والمختلف في رواة الحديث خاصّة، وأوّل من صنّف فيه بهذا المعنى عبدُالغني الأزديّ، ثمّ تبعه شيخُه الدّارقطنيّ؛ كما قال السخاويّ في كلامه عن "المؤتلف والمختلف": "والّصانيف فيه كثيرة: فصنّف فيه أبو أحمد العسكريّ، لكنّه أضافه إلى كتاب التّصحيح له، ثمّ أفردّه بالتّأليف عبدُالغني بنُ سعيد؛ ولذا كان أوّل من صنّف فيه" (2)، وقال السيوطيّ: "وأوّل من صنّف فيه عبدُالغني بن سعيد، ثمّ شيخه الدّارقطنيّ، وتلاههما الناس" (3)، وقد يُفهم من كلام ابن حجر هذا

(1) تبصير المنتبه (1513/4).

(2) فتح المغيث (229/4).

(3) تدريب الراوي (790/2).

المعنى الذي ذكره⁽¹⁾، وقد سبق أن التصنيف العام في أصل الفن ابتدأه محمد بن حبيب البغدادي.

وقال الذهبي: "قال الصوري: قال لي عبد الغني: ابتدأت بعمل كتاب "المؤلف والمختلف"، فقدم علينا الدارقطني، فأخذت عنه أشياء كثيرة منه، فلمّا فرغت منه سألتني أن أقرأه ليسمعه مني، فقلت: عنك أخذت أكثره! فقال: لا تقل هذا؛ فإنك أخذته عني مُفرّقاً، وقد أوردته مجموعاً، وفيه أشياء عن شيوخك. فقرأته عليه"⁽²⁾.

والظاهر أن المصنّفين في هذه المرحلة قصدوا الجمع والاستقصاء لكل ما يدخل في المؤلف والمختلف في الأعلام عاقبة، وفي رواية الحديث خاصّة، يظهر هذا في كثرة ما أوردوه من الأبواب، ويشير له كذلك صنيع الخطيب، حيث قصد تكملة ما صنّفه الدارقطني والأزدّي في المؤلف والمختلف.

وأبرز ما تتسم به المصنّفات في هذه المرحلة:

1. غزارة مادّتها، وكثرة فوائدها، وجودة تحريرها، ممّا جعلها أصلاً للمصنّفين في الفنّ، لا سيّما ابن ماكولا.
2. كثرة المصادر المعتمد عليها في ذكر التراجم، من كتب التواريخ، والرجال، والطبقات، وغيرها.
3. كثرة الرواية بالأسانيد فيما صنّفه الدارقطني والخطيب خاصّة، والاعتماد في الضبط على ما في الروايات.
4. العناية بالتبويب لمادّة المؤلف والمختلف.
5. ظهور التفريق بين ما يدخل في الأسماء وما يدخل في الأنساب من أبواب المؤلف

(1) نزهة النظر ص(130).

(2) تذكرة الحفاظ (3/168).

والمختلف.

6. ظهور التنبيه على الأوهام في ضبط وتقييد المؤلف والمختلف، وذلك في فصل ذكره الخطيب البغدادي.

7. التنبيه على أنّ هذا الفن يحتاج إلى تكميل، وذلك باستدراك ما فات ذكره من الأبواب والتراجم، وبزيادة ما يستجد فيه من ذلك، والتنبيه على أوهام المصنفين، وهذا مستفاد من كتاب الخطيب، ابتداء من اسمه، ثم من مادته.

المطلب الثالث: المصنّفات المفقودة التي صنّفت في زمان هذه المرحلة:

المصنّفات المفقودة التي كانت في زمان هذه المرحلة سبعة، وهي:

1. مشتبّه النسبة، لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الفُرْضِيّ (403هـ)⁽¹⁾.

قال المَقْرِيّ في ترجمته⁽²⁾: "وله كتاب حَسَن في المؤلف والمختلف، وفي مشتبّه النسبة"⁽³⁾.

وهناك نقول في حاشية نسخة "الإكمال" التي جعلها المعلميّ أصلاً في التحقيق، يُرمز لهذه النقول بحرف (ض)، وعامة النقول في مشتبّه النسبة، وقد أوردها العلامة المعلميّ في حاشيته على "الإكمال"، وقال في أحد تعليقاته: "ومن تدبّر هذا علم أنّ كتاب ابن الفُرْضِيّ في مشتبّه النسبة كان حافلاً جداً، والغالب أن يكون كذلك كتابه الآخر في مشتبّه الأسماء، فمن لنا بهما؟!"⁽⁴⁾.

2. المؤلف والمختلف في الأنساب، لأبي سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله

(1) وسأاتي كتاب مشتبّه النسبة لأبي العلاء الفُرْضِيّ، توفي سنة سبعمائة، فليتبّه!.

(2) نفح الطيب (129/2).

(3) وأما كتابه في المؤلف والمختلف فهو مطبوع.

(4) ينظر: الإكمال (188/2)، وينظر أيضاً: (403/1، 422).

الماليي (412هـ).

قال ابن حجر في خاتمة كتابه "تبصير المنتبه"⁽¹⁾: "فصل في ذكر الكتب التي طالعها على هذا المختصر اللطيف..."، إلى أن قال: "وما عزوته إلى أبي سعد الماليي فمن كتابه في المؤلف والمختلف في الأنساب، ولم أره، وإنما أنقل عنه بواسطة الرُّشَاطِي"⁽²⁾. وقال السَّخَاوِيُّ في سياق المصنَّفات في المؤلف والمختلف⁽³⁾: "وكذا لأبي سعد الماليي: المؤلف والمختلف، لكن في الأنساب خاصة".

وقال الزَّيْدِيُّ في كلامه عن الماليي⁽⁴⁾: "وَأَلَّفَ في المؤلف والمختلف".

3. المؤلف والمختلف، لأبي القاسم يحيى بن علي بن محمد بن إبراهيم الحضرمي المصري، المعروف بابن الطَّحَّان (416هـ).

سمعه ابنُ خير⁽⁵⁾، ونقل عنه ابنُ ماكولا في مواضع، فقال -مثلا- في رسم "أَعْيَن"⁽⁶⁾: "...فقال يحيى بن علي بن محمد بن إبراهيم الحضرمي المصري صاحب كتاب "المؤلف والمختلف": مالك بن أَعْيَن الجهي، ولست أعرف من قال فيه هذا غيره". ونقل عنه كذلك ابنُ ناصر الدين، وابنُ حجر⁽⁷⁾.

4. المختلف والمؤلف في الأسماء، لأبي حامد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، ابنُ ماما الماماني الأصبهاني (436هـ).

(1) (1511/4 - 1512).

(2) وهذا فيه فائدة: أن ما نقله ابن حجر عن الماليي فهو مذكور في كتاب الرشاطي، وهي فائدة نفيسة.

(3) فتح المغيث (230/4).

(4) تاج العروس (193/36 - 194) - م ل ن -.

(5) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص (187).

(6) الإكمال (100/1).

(7) ينظر: الإكمال (167/2)، توضيح المشتبه (154/4)، تبصير المنتبه (23/1، 257، 415).

ذكر السمعاني⁽¹⁾ تصنيفاً له في المؤلف والمختلف، فقال في ترجمته: "كان حافظاً متقناً، أكثرًا من الحديث، حريصاً على طلبه، سكن بخارا إلى أن توفي بها، جمع وصنّف التصانيف، منها الزيادات لتاريخ بخارا لغنجار، والمختلف والمؤلف في الأسماء".

5. المؤلف والمختلف، لأبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي البكري السجزي (444هـ).

نقل عن كتابه ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" في مواضع، منها قوله: "وذكر الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السجزي في كتابه "المؤلف والمختلف"..."⁽²⁾، وقال أيضاً في ترجمة ثعلبة بن عباد العبدي: "ذكره أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي في كتابه "المؤلف والمختلف"..."⁽³⁾.

6. مشتبه الأسماء ومشتبه النسبة، لأبي الوليد يوسف بن عبدالعزيز بن إبراهيم الأندي، المعروف بابن الدبّاغ (444هـ).

ذكر كتابه ابن نقطة، وقال: "له كتاب لطيف في مشتبه الأسماء ومشتبه النسبة، رأيته بمصر، واستفدت منه"⁽⁴⁾.

وقد نقل ابن نقطة عنه في مواضع من "تكملة الإكمال"، وهو مصدره في قليل من التراجم، كقوله بعد ذكره لترجمتين في رسم "الشري": "نقلتهما من كتاب "مشتبه الأسماء" لأبي الوليد يوسف بن عبد العزيز الأندي - رحمه الله -"⁽⁵⁾.

(1) الأنساب (103/11).

(2) توضيح المشتبه (168/2).

(3) توضيح المشتبه (72/6).

(4) تكملة الإكمال (203/1).

(5) تكملة الإكمال: (324/3)، وينظر أيضاً: (113/1، 392، 411، 427)، (4/366، 483)، وينظر: توضيح

المشتبه (250، 213/5).

7. المؤلف والمختلف، لأبي محمد عبدالله بن الحسن الطَّبَّسِيّ (449هـ).

ذكره ابنُ الصّلاح في قوله: "وقرأتُ بخطّ أبي محمد عبدالله بن الحسن الطَّبَّسِيّ في كتابه في المؤلف والمختلف..."⁽¹⁾، وقال في ترجمة محمد بن عبدالله الأوديني: "قرأت نسبه هكذا بخطّ الحافظ أبي محمد عبدالله الطَّبَّسِيّ في كتابه "المختلف المؤلف..."⁽²⁾.

المبحث الثالث

المرحلة الثالثة: مرحلة التهذيب والتّكميل، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المصنّفات في هذه المرحلة ووصفها بإيجاز:

1. الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي

نصر عليّ بن هبة الله بن جعفر البغداديّ، الأمير، المعروف بابن ماكولا (475هـ).

وهذا الكتاب أكثر كتب الفنّ خطوة بالثناء والإطراء، وحقّق له ذلك؛ فقد جمع ابنُ ماكولا فيه أصول أبواب الفنّ وتراجمه، وقد صنّفه جامعاً ومهذباً لكتاب الدّارقطنيّ، وكتّابيّ الأزديّ، وكتاب الخطيب، وزاد عليهم من غيرها، كما أسقط أشياء ذكرها، وأحسن ترتيبه وتهذيبه، فرتبه على الحروف في الجملة على طريقة الأبواب، وفي كلّ باب يذكر مادّتين فأكثر، ويقدم الأسماء والألقاب والكنى في كلّ باب، ثم يذكر مشتبّه النسبة في الباب⁽³⁾.

قال ابنُ الصّلاح في كلامه عن المؤلف والمختلف⁽⁴⁾: "وقد صنّفت فيه كتب مفيدة، ومن أكملها "الإكمال" لأبي نصر بن ماكولا، على إعواز فيه"، وقال في ذكره لما ينبغي أن

(1) صيانة صحيح مسلم لابن الصّلاح ص(183).

(2) طبقات الفقهاء الشافعيّة (1/195).

(3) ينظر مقدّمة المعلّم على الإكمال (1/46-48).

(4) علوم الحديث لابن الصّلاح ص(333).

يعتني به طالب الحديث من الكتب: "ومن كتب الضبط لمشكل الأسماء، ومن أكملها كتاب "الإكمال" لأبي نصر ابن ماكولا"⁽¹⁾⁽²⁾.

2. تهذيب مُستَمَرّ الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام، لابن ماكولا أيضًا.

وقد أفرد ابن ماكولا لذكر الأوهام التي وقف عليها في كتاب الدارقطني، وكتابي الأزدي، وكتاب الخطيب، وكأنّ سبب إفراده للأوهام البعد عن إثقال كتاب "الإكمال" بذكرها، وهو أول كتاب أُفرد في ذكر الأوهام⁽³⁾.

3. تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي عليّ الحسين بن محمد العسائي الجبائي (498هـ).

وفي هذا الكتاب ضبط لما يشتهه ويُشكل من رجال البخاريّ ومسلم، وفيه تمييز لما يلتبس منهم ببعض، وفيه تنبيه على أوهام وقعت من قبل الرواة -غالبًا-، وتبيين للمهمل في صحيح البخاريّ، وهو عمدة لكثير من شُراح الصّحّاحين في رواتهما⁽⁴⁾.

وليس كلُّ مادّة الكتاب في المؤتلف والمختلف، وإنّما ما يقارب نصفه⁽⁵⁾.

4. متشابه الأسامي، لأبي القاسم محمود بن عمر، المعروف بجار الله الرَّخْشَرِيّ (538هـ).

وقد اشتمل هذا الكتاب على المؤتلف والمختلف في الأسماء والأنساب والألقاب، مع أنّ الظاهر في اسمه اختصاصه بالأسماء، وهو مَبْذُوب، ومرتبّ على حروف المعجم⁽⁶⁾.

(1) المصدر السابق ص(213).

(2) والكتاب مطبوع بتحقيق العلامة المعلمي -رحمه الله تعالى-، وقد نشرته دار إحياء التراث العربي.

(3) والكتاب مطبوع بتحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، 1410هـ، وخرجت طبعة مؤخرًا بتحقيق أبي عاصم الشوامي، نشر المكتبة العمريّة ودار الذخائر بالقاهرة، وطبعة أخرى بتحقيق د. حسان حسين شعبان.

(4) ينظر: تقييد المهمل (1/5-6) -مقدمة المحقّق-.

(5) والكتاب مطبوع بعناية علي بن محمّد العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، 1421هـ، وله طبعة أخرى نشرتها وزارة الأوقاف والشئون المغربية.

(6) وقد طبع الكتاب بتحقيق محمّد محب الدين أبو زيد، نشرته المكتبة العمريّة و دار الذخائر.

5. **المحتسب في مشتبه النسب**، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي، ابن الجوزي (597هـ).
وكما هو ظاهر من عنوان الكتاب فهو يتعلق بالمؤتلف والمختلف في الأنساب، وطريقته مشابهة لطريقة عبدالغني الأزدي في "مشتبه النسبة"⁽¹⁾.
6. **متشابه الأسماء والأنساب والصفات والألقاب**، لأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي (611هـ).
- أفاد منه ابن ناصر الدين الدمشقي، ونقل عنه في مواضع من توضيح المشتبه، وقال في ترجمة: "ذكره في كتابه "المتشابه" الذي انتهى فيه إلى أثناء حرف الدال المهملة، ولم يكمله"، وقال في موضع آخر: "قاله أبو الحسن علي بن المفضل في كتابه "المتشابه"، وهو في قسم من أقسام المتفق والمفترق"⁽²⁾⁽³⁾.
7. **تكملة الإكمال**⁽⁴⁾، لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي، المعروف بابن نقطة (629هـ).
- وهو ذيل واستدراك على ابن ماكولا، وقد زاد فيه ابن نقطة على ابن ماكولا أبواباً وتراجم كثيرة جداً، وتعقبه في مواضع، وأكثر من الفوائد، وكرر تراجم ذكرها ابن ماكولا من باب الوهم، مع ما كرره لفائدة، وهذا الكتاب أحد الأصول المهمة التي اعتمدها من بعده، ومادته كبيرة⁽⁵⁾.
8. **المؤتلف والمختلف**، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن، المعروف بابن الصلاح الشَّهْرُزُورِي (643هـ).

(1) ولهذا الكتاب نسخة في مكتبة برلين برقم (359)، وقد حُقق في رسالتين علميتين في جامعة أم القرى.

(2) ينظر: توضيح المشتبه (154/1، 489)، (2/43، 224)، (3/170).

(3) والكتاب نشرته دار جامعة الملك سعود للنشر، بتحقيق حسن محمد عبه جي.

(4) ويسمى أيضاً: "الاستدراك"، وقيل في اسمه غير ذلك. ينظر مقدمة محققه في تحقيق اسم الكتاب. تكملة الإكمال (35/1).

(5) والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور عبدالقيوم عبد رب النبي، نشره معهد البحوث في جامعة أم القرى، 1408هـ.

والظاهر أنه له علاقة بكتابه علوم الحديث، وما فيه أقرب إلى ضرب المثال في أبواب المؤلف والمختلف، ففيه شبه بما ذكره في كتابه "علوم الحديث"⁽¹⁾.

9. ذيل تكملة الإكمال، لأبي المظفر منصور بن سليم بن منصور، المعروف بابن العمادية (673هـ).

ذيل به على كتاب "تكملة الإكمال" لابن نقطة، وذكر فيه زيادات على "تكملة الإكمال"، وفيها ما استجد بعد زمان ابن نقطة⁽²⁾.

10. تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، لأبي حامد محمد بن علي بن محمود، المعروف بابن الصابوني (680هـ).

وهو - كسابقه - ذيل على كتاب "تكملة الإكمال" لابن نقطة⁽³⁾.

المطلب الثاني: دواعي التصنيف في هذه المرحلة وأبرز سماتها:

كان التركيز في هذه المرحلة على الجمع والتهديب لمادة المؤلف والمختلف من أهم مصنفاته السابقة، وزيادة ما استجد مما يدخل في أبواب الفن وتراجمه، كل حسب قصده ومنهجه، وحسب الموارد التي يستقي منها مادته.

وأول مصنفات هذه المرحلة كتابا ابن ماكولا، وقد أبان عن سبب تصنيفه لكتابه "الإكمال"، وهو ما رآه من تفرق في مادة الفن بين أهم كتب المرحلة السابقة، وهي: كتاب الدارقطني، وكتاب عبد الغني، وكتاب الخطيب، وقد نص على ذلك في كتابه "الإكمال" بقوله: "فإني لما نظرت في كتاب أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الذي سماه تكملة المؤلف والمختلف لكتاب أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني في المؤلف والمختلف، ولكتابي عبد الغني بن سعيد

(1) يقع في خمس ورقات محفوظة في المكتبة الظاهرية تحت رقم (6897).

(2) والكتاب نشره معهد البحوث في جامعة أم القرى، بتحقيق الدكتور عبدالقيوم بن عبد رب النبي.

(3) وهو مطبوع بتحقيق الدكتور مصطفى جواد، مطبعة الجمع العلمي العراقي، 1377هـ.

الأزدي في المؤلف والمختلف، ومشتبه النسبة، وجدته قد أخلّ بأشياء كثيرة لم يذكرها، وكرّر أشياء قد ذكرها، أو أحدهما، ونسبهما إلى الغلط في أشياء لم يغلط فيها، وترك أغلاطاً لهما لم ينبّه عليها، ووهّم في أشياء ممّا استدركه سطرّها على الغلط؛ فآثرت أن أعمل في هذا الفنّ كتاباً جامعاً لِمَا في كتبهم وما شدّ عنها، وأسقط ما لا يقع الإشكال فيه مما ذكره، وأذكر ما وهم فيه أحدهم على الصّحّة، وما اختلفوا فيه وكان لكلّ قول وجهٌ ذكرته⁽¹⁾.

وقال في مقدّمة كتابه الآخر "تهذيبُ مُستَمِرّ الأوهام" - بعد ذكره لكتاب الخطيب -: "قال لي بعض المتشاغلين والمعتنين بهذا العلم: لقد تعب الخطيبُ وأتعب، وتعب بما جمعه وأتعب من أراد أن يعرف الحقيقة في اسم؛ لأنّه يحتاج أن يطلبه في كتاب الدارقطني، فإن لم يجده ففي كتابي عبد الغني، فإن لم يجده ففي كتاب الخطيب، ثمّ يحتاج أن يفسّر طبقاته أيضاً؛ فيمضي زمانه ضياعاً، ويصير ما أريد من إرشاده تضليلاً؛ فلو أنّك جمعت شمل هذه الكتب وجعلتها كتاباً واحداً؛ حُزّت الثّواب، ويسّرت على مبتغي العلم الطّلاب، وراجعتني في ذلك مراجعةً تحرّمت لها، وأوجبْتُ له فيها رعايةً لحقه، ورغبةً في مساعدته، واغتناماً للأجر في إفادة مسترشدٍ، وتعليم جاهلٍ، ومعرفة طالبٍ..."⁽²⁾.

ثمّ إنّ كتاب ابن ماكولا "الإكمال" أصبح عمدة بنى عليه أكثر المصنّفين بعده، ومن أبرزهم ابن نُقطة في كتابه "تكملة الإكمال"، وقد قال في مقدّمته: "اعلم -وقفك الله للخيرات- أنّي نظرت في كتاب الأمير أبي نصرٍ عليّ بن هبة الله بن عليّ بن جعفر الحافظ -المعروف بابن ماكولا- الذي جمع فيه كتب الحقاظ المتقدّمين، وصار قدوةً وعلمًا

(1) الإكمال لابن ماكولا (150/1).

(2) تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا ص(58).

للمحدثين، وعمدة للحفاظ المتقين، وفاصلاً بين المختلفين، ومزيلاً لشبه الشك عن قلوب المرتابين، فوجدته قد بيّض فيه تراجم، واستشهد -رحمه الله- قبل أن يلحقها، ومواضع قد ذكر فيها قوماً وترك آخرين يلزمه ذكرهم، ولم يبيّض لهم، وتراجم قد نقلها ثقةً بمن تقدّمه من غير كشفٍ، والصواب بخلافها، وأخرى كان الوهم من قبله فيها، ثم قد حدثت من بعده تراجم لها من أسماء المتقدمين ونسبهم ما يشبه بها؛ فاستخرت الله عز وجل في جمع أبوابٍ تشتمل على ما وصل إليّ من ذلك، وسطرّها على وضع كتابه، وأتبعنا كل حرفٍ بمشبه النسبة فيه، مع ضيق الزمان، وتعدّر الإمكان، والاعتراف بالتقصير في هذا الشأن؛ ليستذكر بذلك من أحبّ أن يجمع كتاباً في هذا الفن، ولو وجدنا بعض الطلبة المتيقّظين قد نظر في هذا الباب وصرف الهمة إليه لاعتمدنا في ذلك عليه..."⁽¹⁾.

وكمل كتاب ابن نقطة كلٌّ من ابن العماديّة، وابن الصّابويّ.

وأبرز ما اتسمت به هذه المرحلة:

- 1/ ركزت المصنّفات في هذه المرحلة على جمع مادّة المؤتلف والمختلف بشيء من الاختصار والتّهديب، والبعد عن التّطويل غالباً.
- 2/ الاهتمام بالتّبويب والتّرتيب على حروف المعجم.
- 3/ يزيد كلّ مصنّف ما استجدّ على ما قبله، يظهر هذا جليّاً في كتاب ابن نقطة، وكتاب ابن العماديّة، وكتاب ابن الصّابويّ، ولذا صارت المصنّفات في هذه المرحلة كالكتاب الواحد.
- 4/ توسّع المصنّفون في هذه المرحلة في الضّبط لأبواب المؤتلف والمختلف بالحروف.
- 5/ صنّف في هذه المرحلة أوّل مصنّف مفرد في بيان الأوّهام.

(1) تكملة الإكمال لابن نقطة (90/1).

المطلب الثالث: المصنّفات المفقودة التي صنّفت في زمان هذه المرحلة:

وقفت على ستّة عشر مصنّفًا مفقودًا في زمان هذه المرحلة، وهي:

1. تهذيب المؤلف والمؤتلف لمحمد بن حبيب، لأبي عبيد الله بن عبدالعزيز بن

محمد البكري الأندلسي (487هـ).

قال ابن خير: "كتاب فيه: تهذيب هذا المؤلف والمؤتلف لمحمد بن حبيب، تأليف أبي عبيد البكري -رحمه الله-، حدّثني به الشيخان أبو بكر محمد بن عبد الملك بن عبدالعزيز اللّحمي، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن القرشي -رحمها الله-، عن أبي عبيد مؤلفه، ونقلت كتابي منه بخطّي من خطّ مؤلفه أبي عبيد، رحمه الله" (1).

2. المؤلف والمؤتلف، لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي (488هـ).

ذكره الصّفي في ترجمته (2).

3. تهذيب كتاب المؤلف والمؤتلف لابن حبيب، للقاضي أبي الوليد هشام بن أحمد

بن هشام الكِنَائي الوَقْشي (489هـ).

ذكره ابن خير في فهرسه، فقال: "كتاب المؤلف والمؤتلف في أسماء القبائل، تأليف محمد بن حبيب النحوي، تهذيب القاضي أبي الوليد هشام بن أحمد الوَقْشي -رحمه الله-، حدّثني به الشيخ الفقيه أبو بحر سفيان بن العاصي الأسدي -رحمه الله-، إجازة، عن أبي الوليد الوَقْشي مُهَدِّبه -رحمه الله-" (3).

ونقل منه ابن ناصر الدين، فقال في سياق كلام: "ذكره أبو الوليد الكِنَائي في

(1) فهرسة ابن خير ص (273-274).

(2) الوافي بالوفيات (225/4).

(3) فهرسة لابن خير (273).

تهذيب الكتاب". يعني كتاب ابن حبيب⁽¹⁾.

4. التنبهات على مؤلف الدارقطني، لأبي الوليد الوقشي أيضاً.

قال الحموي: "وكان غايةً في الضبط والتقيد والإتقان، والمعرفة بالنسب والأدب، وله تنبيهات وردود على كبار أهل التصانيف التاريخية والأدبية، يقضي ناظرها العجب، تنبئ عن مطالعته وحفظه وإتقانه، وناهيك من حسن كتابه في تهذيب الكنى لمسلم الذي سماه بـ "عكس الرتبة"، ومن تنبيهاته على أبي نصر الكلاباذي، ومؤلف الدارقطني..."⁽²⁾.

5. المعجم في المشتبه، لأبي محمد عبدالله بن يوسف الجرجاني الشافعي (489هـ).

قال ابنُ ناصر الدين في سياق من اسمه "عبدالله بن بحير": "وتمَّ ثالثٌ أيضاً ذكره عبدالله بن يوسف الجرجاني الحافظ في كتابه "المعجم في المشتبه"..."⁽³⁾.

6. المختلف والمؤتلف، لأبي المظفر محمد بن أحمد بن محمد بن إسحاق

الأُمويّ الأيووديّ (507هـ).

ذكر هذا الكتاب في مصنفاته الحموي، وابن خلكان، والسيوطي⁽⁴⁾.

7. ما اختلف وائتلف في أنساب العرب، لأبي المظفر الأيوودي أيضاً.

ذكره الحموي، وابن خلكان⁽⁵⁾.

8. حديثٌ مختلفي الأسماء، لأبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون، المعروف بابن

النَّزَّسِيّ (510هـ).

ذكره ابنُ ناصر الدين في مواضع بهذا الاسم⁽⁶⁾، وفي بعض الأحيان يختصره بقوله:

(1) توضيح المشتبه (211/7).

(2) معجم البلدان (438/5).

(3) توضيح المشتبه (350/1).

(4) ينظر: معجم الأدباء (2364/5)، وفيات الأعيان (448/4)، بغية الوعاة (40/1).

(5) ينظر: معجم الأدباء (2365/5)، وفيات الأعيان (448/4).

"كتاب مُختلفي الأسماء"⁽¹⁾.

وذكره ابنُ نقطة باسم: "مشتبه الأسماء"⁽²⁾، وكذا سَمَّاه ابن ناصر الدين في أحد المواضع⁽³⁾.

9. الإعلام بما في المؤلف والمختلف للدارقطني من الأوهام، لأبي محمد عبدالله بن علي بن عبدالله الرُّشَاطِيّ (542هـ).

ذكر كتابه الذهبي، والكتَّاني، والزَّركلي⁽⁴⁾.

10. الذَّيْل على الإكمال، لأبي الفضل محمد بن ناصر السَّلامِيّ (550هـ).

قال في مقدِّمة كتابه "التنبيه": "وقد وَهَم الأمير أبو نصر أيضاً في كتابه الذي جمعه وسماه "الإكمال" في مواضع كثيرة، وصحَّف في بعض الأسماء، تُجمع وتُذكر في كتاب مفرد"⁽⁵⁾. وقال السَّمْعاني⁽⁶⁾: "قال شيخنا أبو الفضل محمد بن ناصر السَّلامِيّ الحافظ في إلحاقه على كتاب ابن ماکولا...".

وحكى عنه ابنُ نقطة في مواضع⁽⁷⁾.

(6) ينظر مثلاً: توضيح المشتبه (487/1)، (61/5)، (198/8).

(1) ينظر: توضيح المشتبه (207/1)، (506/2)، (90/6).

(2) ينظر: تكملة الإكمال (439/1)، (254/2).

(3) ينظر: توضيح المشتبه (246/5).

(4) ينظر: تذكرة الحفاظ (1307/4)، الرسالة المستطرفة ص(114)، الأعلام للزركلي (105/4). وقد ذكر الدكتور موفق عبدالقادر في مقدمته لكتاب المؤلف والمختلف للدارقطني بأن في المكتبة الوطنية بتونس كتاب كتب عليه المفهرس اسم كتاب الرشاطي هذا، وهو ناقص من أوله، كذا نقل، والواقع أن هذا المخطوط قطعة من كتاب الأنساب للسمعاني؛ أفادني بذلك المحقق محمد بن صالح الدباسي.

(5) التنبيه ص(152).

(6) الأنساب (24/2).

(7) ينظر: تكملة الإكمال (555/2)، (162/4)، (225).

وذكر السخاوي ابن ناصر في المصنّفين في المؤلف والمختلف⁽¹⁾.

11. تَمَّةُ الإكمال في المؤلف والمختلف، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي
(584هـ).

ذكر هذا الكتاب في كتابه الآتي: "الأماكن"، وقد ذكره في خمسة مواضع:
فقال في رسم "بُشْت" بعدما ذكر ترجمتين: "وجماعةٌ سواهما، ذكرناهم في "الفصل"
و"المؤلف".

وقال في رسم "جِيلَان": "يُنسَب إليها جماعة، ذكرناهم في "الفصل" و "المختلف
والمؤلف".

وقال في رسم "خَوَار": "وجماعةٌ ذكرناهم في "المؤلف والمختلف".
وقال في رسم "طَرَقِي": "يُنسَب إليها جماعةٌ من الرواة، حدَّثنا من أهلها نَفَرٌ، ذكرناهم
في "المؤلف والمختلف".

وقال في رسم "لُبْنَان" بعد ذكره لترجمة: "وجماعةٌ سواه، ذكرناهم في "تَمَّةُ الإكمال في
المؤلف والمختلف".

والظاهر أنَّ هذا الكتاب دَوِّل على "الإكمال" لابن ماكولا، وقد كان الحازمي مُعْتَبِراً
بكتاب "الإكمال"، وقد سبق نقل قول الذهبي: "قال ابن النجَّار: وسمعتُ بعض الأئمة يذكر أنَّ
الحازميَّ كان يحفظ كتاب الإكمال في المؤلف والمختلف ومشتبه النسبة، كان يُكرِّر عليه"⁽²⁾.

12. الصِّلَف في المؤلف والمختلف، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي، ابن الجوزي
(597هـ).

(1) فتح المغيٲ (229/4).

(2) سير أعلام النبلاء للذهبي (169/21).

ذكره الذهبي في مصنفاته، وقال: "مجلدان"⁽¹⁾.

وقد يكون ابن الجوزي خصَّص هذا الكتاب للمؤلف والمختلف في الأسماء؛ فإنَّه قد سبق ذكر كتابه في الأنساب: "المحتسب في مشتبهِ النَّسَب".

13. المؤلف والمختلف، لأبي عبدالله محمد بن محمود بن الحسن، المعروف بابن النِّجَّار البغدادي (643هـ).

ذكره الحموي في ترجمته، وقال: "وله المختلف والمؤلف، ذيل به كتاب الأمير ابن ماکولا"⁽²⁾، وكذا قال الذهبي⁽³⁾.

14. هداية المُعْتَسِف في المؤلف والمختلف، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله القُضَاعِي، المعروف بابن الأَبَّار (658هـ).

قال في كتابه "معجم أصحاب القاضي أبي عليِّ الصَّدِّيق" في ترجمة حسن بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن تَقِيَّ الجُرَّامِي: "وقد حكى ابنُ عساكر في تاريخه عن رجلين عنه ما ثبت في اسمه من التَّكْملة، وضَبَطَ "تَقِيَّ" بالتاء باثنتين من فوق، وقد ذكرتُ ذلك في كتاب "هداية المُعْتَسِف في المؤلف والمختلف" من جمعي"⁽⁴⁾.

15. الزيادات على كتاب ابن ماکولا، لأبي زكريَّا يحيى بن عبدالرحيم بن المقرَّب بن عليِّ بن المقرَّب بن مسلمة (670هـ).

أشار إلى هذه الزيادات ابنُ ناصر الدين، فقال في رسم "زِمَام" بعدما ذكر ترجمتين: "ذكرهما يحيى بن عبدالرحيم بن مسلمة في زياداته على كتاب ابن ماکولا"⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق (374/21).

(2) معجم الأدياء (2644/6).

(3) السير (133/23).

(4) المعجم لابن الأَبَّار ص(74).

(5) توضيح المشتبه (301/4).

ونقل ضبطاً في رسم "رُزَيْكٍ"، فقال: "قَيِّدُهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مُسْلِمَةَ فِيمَا وَجَدْتَهُ بِخَطِّهِ" (1).

ولم أفق على من سبقني إلى ذكر هذا الكتاب.

16. مُشْتَبَهُ النِّسْبَةِ، لأبي العلاء محمود بن أبي بكر الفَرَضِيِّ الكَلَابَاذِيِّ (700هـ).

أفاد منه الذهبي، ثمَّ ابنُ ناصر الدين، وابنُ حجر، وقال الذهبي: "سَوَّدَ كِتَابًا كَبِيرًا فِي مُشْتَبِهِ النِّسْبَةِ، وَنَقَلْتُ مِنْهُ كَثِيرًا" (2)، وقال ابنُ ناصر الدين معلِّقاً: "وَقَعَ لِي كِتَابُ أَبِي الْعَلَاءِ هَذَا بِخَطِّهِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ" (3).

وقد ذكره ابنُ حجر في الكتب التي طالعها وأفاد منها، بل قال في سياق كلام له عن مصادر الذهبي التي طالعها: "... وَمِنْ كِتَابِ شَيْخِهِ أَبِي الْعَلَاءِ مُحَمَّدٍ الْفَرَضِيِّ الْبُخَارِيِّ، فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْأَصُولِ سِوَى الْفَرَضِيِّ فَقَدْ رَاجَعْتُ فِيهِ أَصُولَهُ، وَأَمَّا كِتَابُ الْفَرَضِيِّ فَلَمْ أَرَهُ، ثُمَّ يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ، فَأَلْحَقْتُ مَا كَانَ فِيهِ عَلَى شَرْطِي" (4).

المبحث الرابع

المرحلة الرابعة: مرحلة الاختصار والتقريب، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المصنّفات في هذه المرحلة ووصفها بإيجاز:

1. المشته في الرجال أسمائهم وأنسابهم. للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان

(1) توضيح المشته (297/4).

(2) المشته (452/2).

(3) توضيح المشته (229/6).

(4) تبصير المنتبه (1512/4).

الذهبي (748هـ).

لخصه المصنّف من مُصنّفات الفنّ التي وقف عليها، وكأنّ تلخيصه هذا يفسّر قوله عن المؤلف والمختلِف: "فنّ واسع مهم، وأهمّه ما تكرر وكثُر"⁽¹⁾.

وقد بالغ الذهبي في اختصاره، وربّبه على الأبواب لكنّه لم ينصّ عليها، كما لم يستوعب كلّ الأبواب، ولم يستوعب في الأبواب التي أوردها كلّ ما يدخل فيها من التراجم، بل يذكر بعضاً ويترك الآخر، من غير قاعدة مطّردة، ومع ذلك اعتمد على ضبط القلم غالباً، فقال: "فاعلم - أرشدك الله - أنّ العمدّة في مختصري هذا على ضبط القلم إلا فيما يصعب ويُشكّل، فيُقيّد ويُشكّل"، ولا شكّ أنّ هذا مورد إشكال، لا سيّما إذا نُسخ كتابه، وكأنّه ألح إلى هذا الإشكال المحتمل؛ فراد: "فأتقن - يا أخي -، واعتمد على الشكّل والنقّط، ولا بُدّ، وإلا لم تصنع شيئاً"⁽²⁾، ولولا قالته هذه لكان في صنيعه ما قد يُفهم منه أنّه صنّف هذا الكتاب لنفسه خاصّة ليسهل رجوعه إليه، وسيأتي في كلام السخاوي أنّ كتاب الذهبي لا يُعتمد على كثير من نُسخه، وهذا متّجه؛ لأنّ إتقان المنسوخ من الكتاب مع ما اتّصف به من اعتماد ضبط القلم عزيز جدّاً، لا سيّما مع طريقة الكتابة في ذلك الزّمان.

وقد تعقّب ابن حجر الذهبي في طريقة اختصاره وفي اعتماده على ضبط القلم بقوله⁽³⁾: "أمّا بعد، فإنّني لما علّقت كتاب "المشتبه" الذي لخصه الحافظ الشهير أبو عبد الله الذهبي - رحمه الله - وجدتُ فيه إعوازاً من ثلاثة أوجه: أحدها، وهو أهمّها: تحقيق ضبطه، لأنّه أحال في ذلك على ضبط القلم، فما شفى من ألم. ثانيها: إجحافه في الاختصار، بحيث إنّ يعتمد

(1) الموقظة ص(92).

(2) ولولا قوله هذا لظننت أنّ الذهبي إنّما لخصه لنفسه فحسب، ولم يقصد نسخه بعد، لأنّ هذه الطريقة مشكلة جداً، لا سيما في زمانهم وطريقة كتابتهم.

(3) مقدمة تبصير المنتبه.

إلى الاسمين المشتبهين إذا كثرا، فيقول في كلٍ منهما: فلاّن، وفلان، وفلان، وغيرهم. وهذا لا يروي العلّة، ولا يشفى العلّة، بل يُبقي اللبس على المستفيد كما هو، وكان ينبغي أن يستوعب أقلّهما. وثالثها - وفيه ما لا يرُد عليه، إلا أنّ ذلك من تنمّة الفائدة -: ما فاته من التّراجم المستقلّة التي لم يتضمّن كتابه، مع كونها في أصل ابن ماكولا وذيل ابن نقطة اللّذين لخصّهما، وزاد من ذيل أبي العلاء الفرضيّ وغيره ما استدرّك عليهما".

وقال السّخاوي: "وللذهبيّ مختصرٌ جدّاً جامعٌ، لخصّه من عبدالغنيّ، وابن ماكولا، وابن نقطة، وشيخه الفرضيّ، ولكنّه أجحف في الاختصار؛ بحيث لم يستوعب غالباً أحد القسمين مثلاً، بل يذكر من كلٍ منهما جماعةً، ثمّ يقول: وغيرهم. فيصير من يقع له راوٍ ممن لم يُذكر في حيّرة؛ لأنّه لا يدري بأيّ القسمين يلتحق، ونحو ذلك، واكتفى فيه بضبط القلم، فلا يُعتمد لذلك على كثير من نُسخه، وصار كتابه لذلك مبانئاً لموضوعه؛ لعدم الأمن من التّصحيف فيه، وفاته من أصوله أشياء..."⁽¹⁾⁽²⁾.

2. الاتّصال لكتاب ابن سليم وابن نقطة وللإكمال، لعلاء الدين مُغلطاي بن قَليج بن عبدالله الحنفيّ (762هـ).

كذا قرأت اسم الكتاب من مقدّمته في النّسخة الخطيّة، ففيها بخطّ مؤلّفه: "وسمّته بكتاب الاتّصال لكتاب ابن سليم وابن [نقطة] وللإكمال"⁽³⁾.

وقد ذكره في كتابه "إكمال تهذيب الكمال"، فقال في سياق كلام له: "وجماعةٌ آخرون ذكرناهم في كتابنا المسمّى بـ "الاتّصال في المختلف والمؤتلف"⁽⁴⁾، والظاهر أنّ تسميته للكتاب

(1) فتح المغيث (230/4).

(2) وقد طُبِع "المشتبه" للذهبيّ في الهند، طبعته الدّار العلميّة - دلهي، بتحقيق عليّ محمّد البجاوي. وله طبعة عتيقة في ليدن عام 1893م، اعتنى بها المستشرق دي بونك.

(3) المصوّة التي عندي رديفة، وكذا يمكن أن يُقرأ النصّ، وما بين المعقوفين ظهر أوّله فقط.

(4) (399/3).

هنا فيه تجوز، وأنه من باب الوصف للكتاب، والمقدم في اسمه هو ما نصّ عليه في مقدمته. ويظهر من اسم الكتاب أنه ذيل على كتاب ابن العماديّة "ذيل تكملة الإكمال"، وكتاب ابن نقطة "تكملة الإكمال"، وكتاب ابن ماكولا "الإكمال".

وقد نقل منه ابن حجر في مواضع من "تبصير المنتبه"، وقال: "هو ذيل كبير، لكنّه كثير الأوهام والتكرّرات والإعادة، والإيراد لما لا تمسّ الحاجة إليه غالباً"⁽¹⁾، وقال أيضاً: "الذيل على ابن نقطة ومن بعده للعلامة مغلطائي في مجلدين، وفيه أوهام وإعادات كثيرة"⁽²⁾.

وقال السخاوي في كلامه عن كتاب ابن نقطة بعد ذكره لذيل ابن العماديّة وذيل ابن الصابوني: "وكذا ذيل على ابن نقطة العلاء مغلطائي جامعاً بين الدّيلين المذكورين، مع زيادات من أسماء الشعراء وأنساب العرب وغير ذلك، ولكن فيه أوهام وتكرير، حيث يذكر ما هو صالح لإدخاله في الباء والتاء أو السين والشين -مثلاً- في أحدهما، ويكون من قبله ذكره في الآخر"⁽³⁾⁽⁴⁾.

3. ذيل مشتبّه النسبة للذهبي، لأبي المعالي محمّد بن رافع بن أبي محمّد السّلاميّ (774هـ).

وقد ذكر السّلاميّ في هذا الذيل ما فات الذهبيّ ذكره من تراجم وقف عليها، وقد نصّ على ذلك في مقدّمته⁽⁵⁾.

4. توضيح المشتبه وضبط أسماء الزّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لشمس الدين محمّد

(1) مقدمة تبصير المنتبه.

(2) تبصير المنتبه (1511/4).

(3) فتح المغيث (229/4)، وينظر أيضاً: الرسالة المستطرفة ص(117-118).

(4) والموجود من هذا الكتاب المجلد الأول، ويبدأ من أول الكتاب إلى نهاية حرف الشين، وهو بخط مؤلفه، ونسخته محفوظة في الخزانة العامة بالرباط (361 كتابي)، لديّ منها صورة، لكنها رديئة التصوير.

(5) وهو مطبوع بتحقيق صلاح الدين المنجد، نشرته دار الكتاب الجديد - بيروت، 1976م.

بن عبد الله بن محمد بن ناصر الدين القيسي الدمشقي (842هـ).

وهذا الكتاب من أدق كتب الفن وأجودها، وقد رجع فيه المصنّف إلى أصول كثيرة، وحرّر الخلاف في التقييد تحريراً بالغاً، ودندن حول ما ذكره الذهبي، موضحاً لعباراته، وزاد عليه أبواباً وتراجم، وفي غالب الأحيان تكون هذه الأبواب المزیدة لها علاقة بما ذكره الذهبي، ولتقييده بكتاب الذهبي فقد نقص من الكتاب كثيرٌ من أبواب الفن؛ فلا يعدُّ هذا الكتاب جامعاً⁽¹⁾.

5. الإعلام بما وقع في مشتبّه الذهبي من الأوهام، لابن ناصر الدين الدمشقي أيضاً.

وقد أفرد فيه أوهامَ الذهبي، استلّها من "توضيح المشتبه"، فليس فيه زيادة تذكر على أصله. وقد قال السخاوي: "لحافظ الشّام ابن ناصر الدين -عَصْرِيّ شيخنا-⁽²⁾ مصنّف حافلٌ مبسوطٌ في توضيح المشتبه، وجَرَّد منه الإعلام بما وقع في مشتبّه الذهبي من الأوهام"⁽³⁾⁽⁴⁾.

6. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (852هـ).

صنّفه ابن حجر لمّا رأى الإعواز الذي في كتاب الذهبي "المشتبه" - كما سبق ذكره في كتاب المشتبه -، وزاد على ما ذكره الذهبي كثيراً من الموادّ، وقد توسّع كثيراً في الأنساب؛ فزاد من كتب الأنساب - لا سيّما كتاب السمعاني - موادّ لم يذكرها من صنّف قبله في المؤلف والمختلف.

وقد قال السخاوي بعد كلامه السابق عن "المشتبه": "وقد اختصره شيخنا، فضبطه بالحروف على الطريفة المرضيّة، وزاد ما يُعجّب من كثرته، مع شدّة تحريره واختصاره؛ فإنّه في مجلّد واحد،

(1) وقد طُبِعَ بتحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ونشرته مؤسسة الرسالة - بيروت، 1414هـ. وذكر المحقّق في الحاشية باختصار ما وقف عليه من الأبواب التي لم يذكرها ابن ناصر الدين، وأحال على مصدره في كلّ باب.

(2) يعني ابن حجر.

(3) فتح المغيث (230/4).

(4) والكتاب مطبوع بتحقيق عبد رب النبي محمد، نشرته مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، 1407هـ.

ومَيَّز في كلِّ حرف منه الأسماء عن الأنساب، وهو فيما أخذته عنه وَحَقَّقَتْ فيه مواضع نافعة، وقد كان شيخه المصنِّف⁽¹⁾ اجتمع له من الزيادات في هذا النوع جملة كثيرة، بحيث عزم على إفراد تصنيف فيه، فما تيسَّر⁽²⁾.

ومع هذا الإطراء من الإمام السَّخَاوِيِّ لكتاب شيخه ابن حجر إلا أنَّه بالتَّبَع والاستقراء يتبيَّن أنَّ ابن حجر أيضًا وقع في إعواز كبير، ومنه كثرة الأوهام التي في كتابه، وقد وقفت على كثير من ذلك، ثمَّ وقفتُ على قول المعلمي في كلامه على كتاب ابن حجر⁽³⁾: "والكتاب نفسه فيه مواضع دون مستوى المؤلِّف، وذلك للاستعجال، وكثرة الأعمال، والحرص على الاختصار".

وقال ابنُ ناصر الدين في ترجمة ابن حجر في رسم "حَجَر": "...ومن مؤلفاته: "تبصير المنتبه بتحرير المشتبهِ"، في مجلدة، ووجدته كتب بخطِّه على نسخة المصنِّف بهذا الكتاب ما نصُّه: نسخ منه نسخة موضَّحة بضبط الأحرف، فزاد زيادة يسيرة جدًّا، واستغني النَّظر فيه عن ضبط القلم، فله الحمد على ذلك. ثمَّ كتب اسمه. فليت شعري! كيف فعل بما فيه من الأوهام والخلل؟ أحرَّر ذلك وجوَّده؟ أم وثَّق بحفظ المصنِّف فقلَّده؟! وليس أوَّل سارٍ غَرَّهُ القمُرُ"⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: دواعي التصنيف في هذه المرحلة وأبرز سماتها:

من الواضح أنَّ الإمام الدَّهَبِيَّ -الَّذي ابتدأ هذه المرحلة- رأى ما في الكتب المتقدِّمة التي وقف عليها في الفنَّ من تفرَّق في مادَّتها، وطولها، وإثقالها بذكر أوهام المصنِّفين، وغير

(1) يعني الحافظ العراقي ناظم الألفيّة.

(2) فتح المغيث (230/4).

(3) الإكمال لابن ماكولا (14/1) -مقدمة المصحح-.

(4) وكتاب "تبصير المنتبه" نشرته الدَّار العلمية- دهي، 1406هـ، وهو بتحقيق علي محمَّد النجار، ومراجعة علي محمَّد البجاوي، وهي طبعة سقيمة جدًّا؛ كثرت فيها التصحيحات، مع ما عند ابن حجر أصلًا من الأوهام التي تحتاج إلى تنبيه، فالكتاب بحاجة ماسة إلى تحقيق علمي جديد.

ذلك ممّا يطيل على الباحث الطريق في الوصول لمراذه؛ فأراد أن يلخّص العبارة في المتكرّر والمهمّ من أبواب وتراجم المؤتلف والمختلف، وزاد التلخيص باعتماد ضبط القلم لئلا يطول الكتاب.

وأما ابن ناصر الدين وابن حجر فكتاباهما امتداد لكتاب الذهبيّ، وذلك بتوضيحه، وشرحه، وتعقّبه في أوهامه، والزيادة عليه بما استجدّ من الأبواب التّراجم، وقد تباين الكتابان تبايناً واضحاً في تحصيل هذه الغاية، وفي دقّة التحرير والإفادة.

وأبرز ما في هذه المرحلة من السّمات:

1. عدم شمولها لكلّ ما في كتب المؤتلف والمختلف السابقة.
2. كثرة الاعتماد على ضبط القلم عند الذهبيّ، خلافاً لمن تقدّمه.
3. عدم النّصّ على الأبواب.
4. التباين الكبير في مادّتها ومناهج المصنّفين فيها.
5. زيادة أبواب على كتب الفنّ المتقدّمة، لا سيّما عند ابن ناصر الدّين وابن حجر.
6. كثرة الوقوع في الأوهام، لا سيّما عند الذهبيّ، ثمّ ابن حجر.
7. كثرة التّكرار للأبواب والتّراجم.
8. كثرة بيان أوهام المصنّفين.

المطلب الثالث: المصنّفات المفقودة التي صُنّفت في زمان هذه المرحلة:

1. تلقيح الأفهام، لكمال الدين عبدالرازق بن أحمد بن محمّد، المعروف بابن القُوطيّ (723هـ).

ذكره الذهبي في رسم "الْفُوطِي"، وقال ابنُ ناصر الدين مَوْضِحًا⁽¹⁾: "له مصَنَّفَاتٌ، منها كتاب حافل في المؤلف والمختلف، مجدول، سماه: تلقيح الأفهام، رأيته بخطّه قبل الفتنة، ولم أظفر به حين توضيحي هذا الكتاب".

وقال السّخاوي في ذكر المصنّفين في المؤلف والمختلف: "وعبدالرزاق ابن الفُوطيّ، فيما أفاده ابنُ الجزريّ، وقال: إِنَّه أجمَعُها"⁽²⁾.

2. المؤلف والمختلف في أنساب العرب، لأبي الحسن عليّ بن عثمان بن إبراهيم الماردينيّ، المعروف بابن التُّرْكُمَايَ (750هـ).

قال حاجي خليفة: "المختلف والمؤلف في مشته أسماء الرجال...، ولأبي البركات علاء الدين عليّ بن عثمان الماردينيّ، توفّي سنة خمسين وسبعمائة، في أنساب العرب..."⁽³⁾.

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

ففي ختام هذا البحث أذكر فيما يلي أهمّ النّتائج المستفادة منه:

1. علم المؤلف والمختلف من أدقّ علوم الحديث وأهمّها، ولا يستغني طالب العلم عنه بأي حال.

2. كثرة المصنّفات في المؤلف والمختلف، وقد بلغت حسب عدّ الباحث اثنين

(1) توضيح المشتبه (128/7).

(2) فتح المغيث (229/4 - 230).

(3) كشف الظنون (1637/2).

- وخمسين مصنفًا، الموجود منها ستّة وعشرون مصنفًا، والمفقود ستّة وعشرون.
3. أوّل المصنّفين في المؤتلف والمختلف بعامة محمّد بن حبيب البغداديّ، وهو أوّل من أشاع هذا المصطلح.
4. أوّل المصنّفين في المؤتلف والمختلف في الرواة والمحدثين وغيرهم عبدالغني بن سعيد الأزديّ، وتبعه شيخه الدارقطنيّ.
5. اجتهد الباحث في تقسيم مراحل التّصنيف في المؤتلف والمختلف إلى أربعة مراحل:
- المرحلة الأولى: مرحلة الابتكار.
- المرحلة الثانية: مرحلة الجمع الكبير.
- المرحلة الثالثة: مرحلة التّهذيب والتّكميل.
- المرحلة الرابعة: مرحلة الاختصار والتّقريب.
6. كلّ مرحلة من مراحل التّصنيف في المؤتلف والمختلف دعت إليها أسباب، ولها سمات خاصة بها.
7. آخر كتاب صنّف في الفنّ هو كتاب "تبصير المنتبه" لابن حجر.
8. قد تذكر بعض المصنّفات التي عُنيّت بالضبط والتّقييد في مصنّفات الفنّ، وعند التّحقيق لا تعتبر من المصنّفات الخاصّة به.
- كما يوصي الباحث بما يلي:
1. الحرص على إخراج كتب المؤتلف والمختلف المخطوطة.
2. زيادة الاهتمام بالدراسات العلمية المتعلّقة بكتب المؤتلف والمختلف ومناهجها، والمقارنة بينها.
- وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المصادر والمراجع

1. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي الزركلي، (ط 15، دار العلم للملايين، 2002م).
2. الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، لعلي بن هبة الله بن جعفر البغدادي ابن مأكولا الأمير، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
3. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1982م).
4. الأنساب، لعبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (ط 1، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1977م).
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط 1، بيروت: المكتبة العصرية، 1424هـ - 2003م).
6. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، (مطبعة حكومة الكويت، 1965م).
7. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار، مراجعة علي محمد البجاوي، (بيروت: المكتبة العلمية).
8. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفارابي، (ط 2، الرياض: مكتبة الكوثر، 1415هـ).
9. تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م).
10. تصحيفات المحدثين، للحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق محمود أحمد ميرة، (ط 1، القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، 1982م).

11. تقييد المهمل وتمييز المشكل، للحسين بن محمد الغسانيّ الجيّانيّ، اعتنى به: عليّ بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، (ط 1، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 2000م).
12. تكملة الإكمال، لمحمد بن عبد الغنيّ ابن نقطة البغداديّ، تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النّبيّ، (ط 1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1410هـ).
13. التنبية على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدّب الهرويّ، لمحمد بن ناصر بن محمد بن عليّ السّلاميّ، تحقيق حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، (ط 1، الرياض: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، 2008م).
14. تهذيب مستمرّ الأوهام على ذوي المعرفة وأوليّ الأفهام، لعليّ بن هبة الله بن جعفر البغداديّ ابن مأكولا الأمير، تحقيق سيد كسروي حسن، (ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ).
15. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، (ط 1، بيروت: مؤسسة الرّسالة، 1993م).
16. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح الحميديّ، (القاهرة: الدّار المصرية للتأليف والنشر، 1966م).
17. الرّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السّنة المشرّفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر الحسني الكتّاني، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، (ط 6، دار البشائر الإسلامية، 2000م).
18. سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ط 11، بيروت: مؤسسة الرّسالة، 2001م).
19. الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس، لخلف بن عبد الملك ابن بشكوال، تحقيق السيد عزّت العطار الحسني، (ط 2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1955م).

20. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقوط، لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصّلاح، تحقيق: موفّق عبدالله عبدالقادر، (ط 2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ).
21. طبقات الفقهاء الشّافعية، لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصّلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، (ط 1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1992م).
22. علوم الحديث، لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصّلاح، تحقيق نور الدين عتر، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1986م).
23. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد السّخاوي، تحقيق عليّ حسين علي، (ط 1، مصر: مكتبة السنة، 2003م).
24. فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأمويّ، وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط. الأولى، 1419هـ - 1998م.
25. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، (بغداد: مكتبة المثنى، 1941م).
26. المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم، لمحمد بن أحمد بن عثمان الدّهبيّ، تحقيق علي محمد البجاوي، (ط 2، دلهي: الدّار العلميّة، 1987م).
27. معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدي، لمحمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، (ط 1، مصر: مكتبة الثقافة الدّينية، 2000م).
28. معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، (ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993م).
29. معجم البلدان، لياقوت بن عبدالله الحمويّ، (بيروت: دار صادر، 1977م).
30. المؤلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، لعبد الغني بن سعيد الأزديّ، تحقيق مثنّى محمد حميد الشّمري، وقيس عبد إسماعيل التّميمي، أشرف عليه وراجعته: الدكتور بشّار عوّاد معروف، (ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007م).

31. المؤلف والمختلف، لأبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمدى، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1381هـ - 1961م).
32. المؤلف والمختلف، لعلي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، (ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي 1986م).
33. الموقظة في علم مصطلح الحديث، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، عناية عبدالفتاح أبو غدة، (ط 2، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1412هـ).
34. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (ط 1، الرياض: مطبعة سفير، 1422هـ).
35. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، 1041هـ).
36. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، 2000م).
37. وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، 1398هـ - 1978م).